ردّ موحّد حول مشاركة المرأة في السياسة في المجتمعات التقليدية والمحافظة

وضع هذا الردّ الموحد استنادًا إلى الأبحاث التي أجراها فريق شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة (iKNOW Politics) والمساهمات التي قدّمتها سيما كولكارني، وهي باحثة مشاركة وعضو في مجلس إدارة الجمعية لتعزيز إدارة النظم البيئية التشاركية (Society for Promoting Participative Eco-system Management)، وكريستينا بالاباي وهي أمينة عامة "حزب نساء غابربيلا"، ودوريس رايفينهيل وهي خبيرة في شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة (iKNOW Politics) ومؤسسة مجموعة "ويمينز لوبي" (Women's Lobby)، وأمل صبّاغ وهي خبيرة في الشبكة والأمينة العامة السابقة في اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة.

السؤال

كيف بإمكان المرأة أن تتخطى الأنماط التقليدية والمحافظة في المجتمع التي تعيق مشاركتها في المعترك السياسي، لا سيّما عندما ترتفع الأصوات التي تعارض انتخابها وفق نظام الحصص أو أي تدبير آخر من العمل الإيجابي؟ ما هي أهم الأبعاد لقياس مشاركة المرأة في السياسة في مجتمع حيث يفوق عدد النساء الناخبات عدد الرجال الناخبين، إلا أن ذلك لا يُترجم من خلال تولي النساء المناصب في المجالس التشريعية؟

المقدّمة

في كافة أنحاء العالم تقريبًا، ما زالت المرأة لا تحظى بالتمثيل الملائم في السياسة باستثناء بعض البلدان. تواجه المرأة بالفعل حواجز عديدة تعيق دخولها المعترك السياسي في المجتمعات التقليدية والمحافظة التي تحصر المرأة بدورٍ محدد في الحياة العامة. في المجتمعات هذه، غالبًا ما تواجه معارضة عائلتها والمجتمع لرفض مشاركتها في العمليات السياسية. وفي بعض الحالات، تفتقر إلى المعلومات الكافية لإتخاذ القرارات السياسية المستنيرة وتتعرض لضغط أسرتها لتصوّت لمرشّحٍ من الرجال. كما لا تحظى في المجتمعات هذه بالدعم المتساوي من الأحزاب السياسية التي لا تؤمن بقدرتها على الفوز، وتواجه مصاعب أكبر في حشد قاعدة الناخبين خلال الحملات الإنتخابية.

يشير الردّ الموحّد هذا إلى أنواع تدابير العمل الإيجابي وحملات المناصرة والحركات النسائية وفرص التعليم التي تساعد المرأة في المجتمعات التقليدية والمحافظة على تخطّي بعض الحواجز التي تعترضها في السياسة والحياة العامة.

الحركات النسائية وحملات المناصرة

كانت الحركات والمنظمات النسائية من المداخل الأساسية إلى الساحة السياسية ومن أدوات المناصرة الناجحة للنساء المرشحات. أظهر عددٌ من دراسات الحالات من حول العالم، وبشكلٍ خاص من آسيا وأفريقيا، أن الإنخراط في المنظمات النسائية والمجتمع المحلي يمهّد

الطريق أمام دخول المعترك السياسي، إذ يُبرز تفاني النساء المرشحات وعملهن الدؤوب أمام الناخبين. أجرى الإتحاد البرلماني الدولي مسحًا شمل 272 نائبًا من 110 بلدًا، وذكرت النساء البرلمانيات المشاركات في المسح أن المشاركة في المنظمات غير الربحية والعمل ضمن المجتمع المدني من أهم قنوات الدخول إلى الساحة السياسية. وبلغت نسبة النساء اللواتي دخلن السياسة من خلال نشاطهن ضمن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ضعف نسبة الرجال الذين دخلوا من الباب نفسه (20% للنساء مقابل 11% للرجال). إلى ذلك، استخدم حوالى 16% تقريبًا من النساء البرلمانيات العمل الإجتماعي لدخول السياسة. (ج. بالينغتون. ص. 16. الإتحاد البرلماني الدولي. 2008).

وفي هذا الصدد، نذكر مسيرة "ليزا لارغوزا مازا" في السياسة وهي عضو في الكونغرس الثالث عشر في الفيليبين، إذ نشطت في الحركات النسائية وبشكلٍ خاص في حركة "غابرييلا"، وهي تحالف وطني للمنظمات النسائية، قبل دخولها الساحة السياسية. وفي العام 2000، قررت حركة "غابرييلا" إنشاء منظمة شبيهة بالحزب السياسي تعرف بإسم "حزب نساء غابرييلا" (GWP). عندها، كانت السيدة مازا الخيار الطبيعي لتبوؤ رئاسة الحزب الجديد والمرشحة الأولى للإنتخابات البرلمانية في الفيليبين في العام 2000، نظرًا لتفانيها وجهودها الدؤوبة. ومنذ ذلك الحين، ترشحت 3 مرّات وفازت بالمقعد في الكونغرس الوطني. (ب. ليبريس، ب. ستاكيفا، منتدى آسيا والمحيط الهادئ حول النساء والقانون والتنمية. 2005)

إلى ذلك، قد تؤدي المنظمات النسائية دورًا مزدوجًا من خلال تنظيم حملاتها الخاصة لنشر التوعية والترويج للحملات القائمة على المستوى الشعبي. ذكرت السيدة دوريس رايفينهيل، وهي الخبيرة في شبكة ومؤسسة مجموعة " Women's Lobby " أنه يجب أن تطال حملات التوعية العامة لا المنظمات والجهات المعنية الوطنية فحسب بل أيضًا المؤسسات المحلية، مضيفةً أن نشر التوعية العامة من خلال المنظمات الشعبية والمجموعات النسائية من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز حضور المرأة في المجتمعات والقطاعات التي يسيطر عليها الرجال. (د. رايفينهيل. رأي الخبراء. 2009) ونظرًا لتأثير الحركات والمنظمات النسائية وامتدادها، من المهم أن تعمل مع المرشحات ومع بعضها البعض لتثقيف العامّة حول منافع نفاذ المرأة المتساوي إلى الحياة العامة ومشاركتها فيها.

إذا ما أرادت المنظمات هذه تنظيم حملات التوعية العامة، من المهم أن تفصّل كلاً من الحملات لتلائم الخلفية الثقافية والإجتماعية في كل بلدٍ وفي كل منطقة. فالحملات "المفصّلة" تساعد في إيصال الرسائل إلى المجموعات الهدف وتحرص على أن تراعي البيئة الثقافية، كما تساعد في تحديد الرسائل الأساسية التي تضمن نجاح الحملة. ذُكر بعض الاستراتيجيات المثيرة للإهتمام حول المناصرة من أجل تعزيز مشاركة المرأة في السياسة في إطار النقاش الإلكتروني على موقع شبكة iKNOW Politics حول الحصص المخصصة للمرأة كآلية لتعزيز مشاركتها في السياسة. على سبيل المثال، اقترحت إحدى المشاركات، تنظيم حملات المناصرة بناءً على الحجج الإقتصادية التي تصوّر منافع مشاركة المرأة في السياسة وأوساط القرار للبلد بشكلٍ عام، مع التشديد على استحالة التقدّم في ظل عدم المساواة. (أ. بيليزيري. معارضة نظام الحصص وكيفية التغلب عليها. 2008) واقترحت مشاركة أخرى من بوركينا فاسو، المناصرة لاعتماد نظام الحصص ولتعزيز مشاركة المرأة في السياسة من خلال بناء التحالفات بين المنظمات النسائية ومؤسسات الدفاع عن حقوق الإنسان. وأشارت إلى أن التعاون هذا من شأنه أن يؤدي إلى وضع استراتيجية مشتركة لزيادة عدد النساء في السياسة. (أ. كاسيه. التعليق على الاستراتيجيات. 2008)

ومن الاستراتيجيات الأخرى للمناصرة العامة وممارسة الضغط، ذُكر توفير تفسيرات إيجابية وواقعية للمعايير التقليدية والدينية. إذ غالبًا ما تفسّر الحركات السياسية الأصوليّة، المعايير التقليدية والدينية بشكلٍ سلبي، ما يؤدي إلى سنّ تشريعات تمييزية تحرم المرأة من

حقّها بالمشاركة المتساوية في الحياة الإجتماعية الإقتصادية والسياسية. وتشكّل مناصرة المساواة الإجتماعية وسيلةً لتخطي التفسيرات الخاطئة هذه، من خلال العودة إلى المعايير الدينية والتقليدية هذه وتسليط الضوء على العِبر التي تقدّمها إلى المجتمع ككلّ بكلّ إيجابيتها. على سبيل المثال، أجرت منظمة نسائية في ماليزيا وهي منظمة "الأخوات في الإسلام (Sisters in Islam)" بحثًا حول تفسير القرآن الكريم والمعايير الإسلامية، واستخدمت نتائج البحث في البيانات العامة والصحافية لدحض الأفكار المثيرة للجدل التي روّجت لها السلطة الدينية المحافظة والحركات الإسلامية. كما نجحت الحركة هذه في حملتها الرافضة لقانون "تغانو هودود" إذ أثارت جدلاً واسعًا جمع عددًا من المجموعات النسائية والقادة السياسيين في الحكومة والمعارضة على حدٍ سواء، والفقهاء الإسلاميين الذين أعربوا عن رفضهم مشروع القانون هذا.

كما مارست المنظمة الضغط على وزارة شؤون المرأة وقدّمت لها الحجج المفصّلة لتتخذ الحكومة موقفًا مناهضًا لمشروع القانون هذا. إثر جهود المناصرة هذه، أجبرت الحكومة على التراجع واقتراح التعديلات على الأحكام التي تنصّ على التمييز ضد المرأة في مشروع القانون. (م. ميهرا. ص. 37. 2008)

نظام الحصص وتدابير العمل الإيجابي

في الأعوام الماضية، راج اعتماد تدابير العمل الإيجابي، على غرار نظام الحصص والمقاعد المحجوزة، واعتُبر أداةً ناجحة لتعزيز مشاركة النساء في السياسة. تظهر بيانات "مشروع الكوتا" (Project Quota) أن 100 بلدًا تقريبًا حول العالم قد اعتمد نوعًا من الحصص الدستورية أو الإنتخابية أو الحزبية. وبلغ معدّل النساء الناشطات في السياسة في البلدان التي اعتمدت الحصص 20%، ما يفوق المعدل العالمي للنساء في البرلمانات الذي يبلغ 18.4%.

في البلدان حيث تعارض الحكومات اعتماد الحصص الرسمية المخصصة للنساء، من الضروري مناصرة اعتماد الحصص الطوعية في الأحزاب السياسية. في بلدان عدّة، يشكّل اعتماد الحصص الحزبية الطوعية خطوةً أولى لإرساء المساواة بين الجنسين في السياسة وإعطاء العبر للحكومات والمؤسسات السياسية الأخرى لإشراك المرأة في الحياة العامة. ذكرت درود داليروب، وهي خبيرة في شبكةiKNOW Politics ومحاضرة في العلوم السياسية في جامعة ستوكهولم:

"قد تكون الحصص الحزبية الطوعية البديل الملائم إذا ما استحال اعتماد قانون حول الحصص الإنتخابية المخصصة للمرأة. بإمكان أي حزب سياسي أن يعتمد الحصص المخصصة للمرأة في مجالسه الداخلية وقوائمه الإنتخابية بدون أي قيد أو شرط، وذلك بأي وقت كان، حتى غدًا!! يسهل عادةً حثّ حزب سياسي وسطي أو يساري على القيام بالخطوة هذه في المقام الأول. وإن نجح، تنتشر "عدوى الحصص" فتقوم الأحزاب السياسية الأخرى باختيار عدد أكبر من النساء للترشح على قوائمها الإنتخابية." (د. داليروب. رأي الخبراء حول السبل المتعددة لتعزيز مشاركة المرأة في السياسة. 2008.)

تطرّقت شارماين رودريغيز، وهي خبيرة في شبكة iKNOW Politics وخبيرة تعزيز السلطة التشريعية في منطقة المحيط الهادئ التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى تجربة أستراليا في تعزيز مشاركة المرأة في السياسة. وأشارت إلى أن أستراليا لم تركّز على ممارسة الضغط لاعتماد التغييرات الإنتخابية أم الدستورية، بل بذلت جهودًا حثيثة عوضًا عن ذلك لممارسة الضغط على الأحزاب السياسية لاعتماد الحصص الطوعية. وشكّل اعتماد حزب العمل الأسترالي (ALP) سنة 1994 الحصص الطوعية، نقطة

تحوّل للنساء على الساحة السياسية. خصص الحزب في المقام الأول حصّة 35% للمرشحات على القوائم الإنتخابية إلا أنه عدّلها لتصبح 40%، فبلغت نسبة النساء 36% من مرشحي حزب العمل الذين بلغوا مجلس النواب في البرلمان الفدرالي وبرلمانات المقاطعات، و37% من مرشحي الحزب الذين بلغوا مقاعد مجلس الشيوخ سنة 2008. (ش. رودريغيز. تعليق حول تدابير العمل الإيجابي في منطقة الهادئ. 2008)

تمكين النساء من خلال توفير إمكانية الوصول إلى التعليم وإتاحة الفرص الإقتصادية

يرتبط زيادة عدد النساء في السياسة ارتباطًا مباشرًا بتمكين المرأة في المجالات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية. وتعترض المرأة حواجز أساسية تعيق مشاركتها السياسية ومنها، محدودية النفاذ إلى المعرفة والمعلومات والموارد المالية. وفي ظل الأنماط السائدة حول دور المرأة ومكانتها في المجتمع، تتفاقم الحواجز هذه لتتضاءل من جهةٍ أخرى فرص المرأة بالدخول إلى معترك السياسة وتحقيق النجاح فيه. أشارت أمل صبّاغ، وهي خبيرة في شبكة iKNOW Politics والأمينة العامة السابقة في اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة إلى ما يلي:

"من المستحيل أن تتخطى المرأة الحواجز والأنماط لوحدها في غياب أي مساعدة. لذا يجب أن تتضافر جهود مختلف الجهات المعنية على مختلف المستويات إن في الدولة أم المجتمع أم وسائل الإعلام أم الأنظمة التعليمية وغيرها، بهدف إحداث التغيير على المدى الطويل. كما يجب أن تتحوّل نظرة المرأة إلى نفسها فتتخطى إيمانها العميق بالدور التقليدي المنسوب إليها، والأهم أن تتخطى الخلط ما بين المعايير التقليدية والمعايير الدينية، وهذا نتيجة التقاليد الذكورية التي غالبًا ما تستولي على التعاليم الدينية." (أ. صباغ. رأي الخبراء حول تخطي الحواجز في المجتمعات التقليدية لتعزيز مشاركة المرأة في السياسة. 2009.)

إذا ما أرادت المرأة تخطي الحواجز الإجتماعية والتقليدية المتجذرة فيها وضمن المجتمع ككل، يجب أن تحظى بإمكانية الوصول إلى المعرفة والمهارات التي تمكّنها من منافسة الرجل بجديّة. اعتبرت نكويو توبو، وهي الخبيرة في شبكة iKNOW Politics ومؤسسة حركة الجنسانية والتنمية (GADA)، في ردّها على سؤال حول "تخطي الحواجز العشائرية التي تعيق مشاركة المرأة في السياسة في صوماليلاند" أنه من الصعب على العشائر والمجموعات التي يترأسها الذكور أن تمنع المرأة التي تتمتع بالمهارات والمعرفة من بلوغ المناصب القيادية. وشددت على أهمية تعزيز التعليم بين الفتيات والنساء إذ يسهل أن تشق المرأة المثقفة والمتعلّمة طريقها لتحصل على منصبٍ قيادي. (ن. توبو. رأي الخبراء. 2008) ويصحّ هذا في البلدان النامية حيث لا تحصل النساء والفتيات على التعليم الملائم. وفي بعض البلدان، يعزى هذا إلى الفقر والأنماط الثقافية التي تحثّ العائلات على استثمار وقتها ومواردها المحدودة لتعليم الإبن أو أحد الأقارب من الذكور، إذ تنظر إليه على أنه معيل الأسرة في المستقبل.

تظهر الأبحاث أن تعزيز مساهمة المرأة في السياسة لا يتحقق من خلال توفير التعليم النظامي لها فحسب، بل يتطلب ايضًا توفير التعليم غير النظامي والتدريب للراشدين لبناء قدراتها. يشدد خبراء الشبكة على أن تمكين النساء المرشحات بواسطة دورات التدريب حول جمع التبرعات، والعمل مع وسائل الإعلام، وبرامج بناء الإتصالات مع الناخبين، وإدارة حملة إنتخابية فعالة وبناء الثقة، هي جميعها خطوات أساسية للإرتقاء بالمرأة في السياسة. وبإمكان المجموعات النسائية المحلية والشعبية والمنظمات الدولية والأحزاب السياسية والمؤسسات التعليمية الأخرى أن تنظم دورات التدريب هذه. على سبيل المثال، تشير آن-ماري غوتز، وهي كبيرة مستشاري الحكم والسلام والأمن ضمن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، في دراستها، إلى أهمية توفير التثقيف السياسي والمدني إلى المرأة من خلال الأحزاب السياسية التي تسعى إلى إنشاء قاعدة دعم في المجتمعات غير الناشطة سياسيًا وتعزيزها.

وذكّرت السيدة غوتز أن في بعض الحالات، شهد نشاط المرأة تحوّلاً لافتًا في المجتمع المدني والسياسي إثر حملات محو الأمية لدى الراشدين وتعميم التربية المدنية. وشددت السيّدة غوتز على دور حملة محو الأمية في الهند (Indian Total Literacy Campaign) وهي من أفضل الأمثلة على تعليم الراشدين. وأدت هذه الحملة إلى حشد النساء في حملة ضد استهلاك شراب العرق الهندي في منطقة "أندرا براديش" في الهند في بداية التسعينات للمدافعة عن حظر الكحول. إذ أدخلت حملة محو الأمية هذه قصصًا حول إدمان الرجال على الكحول في كتب محو الأمية للراشدين لتعكس مخاوف المرأة الريفية حول هذا الموضوع، ما أدى لاحقًا إلى مقاطعة متاجر بيع المشروبات الروحية وبذل الجهود للحد من إدمان الرجال عليها. وبعد أن اتضّح أن الحزب الحاكم جمع الأموال لحملته الإنتخابية من خلال منح رخص لبيع المشروبات الروحية، سرعان ما قدّمت أحزاب المعارضة، وبشكل خاص حزب "تيليغو ديسام" (TDP) دعمها إلى الحملة النسائية وفضح فساد الحزب الحاكم. بحلول العام 1994، فاز حزب "تيليغو ديسام" في الإنتخابات، ما يعزى جزئيًا إلى تعهّده بحظر الكحول. (أ. غوتز. ص. 16. 2003) صحيح أن الحملة لم تؤدِ إلى ازدياد عدد النساء الناشطات في السياسة، إلا أنها فعّلت مشاركة المرأة في المجتمع المدني أقلّه في خلال حملة الحظر.

كما يشير العلماء إلى أن تمكين المرأة سياسيًا غالبًا ما يرتبط بوضعها ضمن الأسرة والمجتمع، ومنها حقّها بالميراث وحقّها بتكافؤ التنمية الإقتصادية. على سبيل المثال، في إطار الحديث عن تجارب بلدان جنوب آسيا، اعتبرت البروفسورة بينا أغارويل أن تملّك المرأة المباشر للأراضي وحرية تصرّفها بهذه الأراضي من العوامل الأساسية لتعزيز رفاهيتها وقدرتها على التفاوض داخل المنزل وخارجه، وتمكينها بشكلٍ عام. وإذ تعترف السيّدة أغروال بأن مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار في المؤسسات الإجتماعية والسياسية المحلية ترتبط إلى حدٍ بعيد بالطبقة الإجتماعية التي تنتمي إليها وبطائفتها، إلا أن منحها الحق بتملّك الأراضي قد يؤدي دورًا أساسيًا في تعزيز مشاركتها. (ب. أغاروال. ص. 41. 1994) بشكلٍ عام، قد يؤدي تمكين المرأة إقتصاديًا وتعزيز قدرتها على الإرتقاء على السلم الإقتصادي إلى تغيير مكانتها ضمن أسرتها، بل ويعزز دورها ونظرة المجتمع إليها.

قياس مشاركة المرأة في السياسة

من المهم مراقبة سلوك المرأة في العمليات السياسية بشكلٍ عام وإجراء الأبحاث لتحديد ما إذا كانت المرأة تتمتّع بالحريّة والمعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات، وذلك لقياس مشاركتها السياسية بشكلٍ شامل. في "ورقة الخلفية حول تقرير التعليم للجميع"، اقترحت آن-ماري غوتز، وهي كبيرة مستشاري الحكم والسلام والأمن ضمن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، النظر في سلوك المرأة في التصويت، وممارستها الضغط، ونشاطها ضمن الجمعيات، وانضمامها إلى الأحزاب السياسية كمؤشرات لقياس مشاركتها في السياسة (أ. غوتز. اليونسكو. 2004.) في إطار رأي الخبراء، شددت سيما كولكارني، وهي عضو في مجلس إدارة الجمعية لتعزيز إدارة النظم البيئية التشاركية، على أهمية قياس مشاركة النساء في السياسة على مختلف المستويات، ومنها مشاركتهن في العمليات السياسية بصفتهن ناخبات. وشددت السيدة كولكارني على أهمية احتساب عدد النساء في السياسة، مثل عدد النساء المشرّعات، لكن أيضًا على أهمية إدراك محتوى مساهمة المرأة في السياسة والحياة العامة. لذا اقترحت النظر في فهم المرأة للمسائل التي تصوت عليها، وفهمها للعدالة الجنسانية، وإمكانيتها للترشح والتعبير عن موقفها حيال المساواة بين الجنسين. (رأي الخبراء. 2009)

كما يوصي الخبراء بتقييم ما إذا كانت المرأة بعد انتخابها تمثّل فعلاً مصالح النساء وحاجاتهن، وما إذا كانت المرأة المنتخبة تؤثر فعلاً على السياسات والتشريعات على مختلف المستويات السياسية. اقترحت جولي بالينغتون، وهي خبيرة في شبكة iKNOW Politics

واختصاصية برنامج الشراكة بين الرجل والمرأة في الإتحاد البرلماني الدولي، النظر في كيفية مشاركة المرأة في عمليات صنع السياسات، أي إذا ما كانت النساء البرلمانيات يدعمن أي مشروع قانون، وكيف يصوّتن على التشريعات، ومدى نشاطهن في المناقشات ضمن اللجان أو ضمن الجلسات العامة. كما شددت على أهمية قياس أنواع المناصب التي تحتلها النساء ضمن البرلمان على غرار منصب مديرة مكتب رئيس المجلس/رئيسة قسم، أو رئيسة لجنة، أو أمينة عامة، والنظر في أي حقائب تمنح إليهن. (ج. بالينغتون. رأي الخبراء. 2009) يمكن استخدام أدوات التقييم المقترحة لقياس مشاركة المرأة في البرلمان لكن أيضًا في أنواع أخرى من المؤسسات الحكومية.

في خلال العقد الماضي، تناولت الأبحاث المعنية بقياس مشاركة المرأة في السياسة بشكلٍ أساسي سلوك الناخبات وتأثيرهن. اقترحت أمل صبّاغ، وهي خبيرة في شبكة iKNOW Politics ، تحليل سلوك المرأة والتحيّز الإنتخابي استنادًا إلى الأنظمة الإنتخابية القائمة. على سبيل المثال، تذكر السيدة صبّاغ أن بعض النساء قد يتعرّضن للضغط من أسرهنّ للتصويت للمرشحين الرجال دون المرشحات، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى سيطرة ذكورية على الساحة السياسية، وبخاصةٍ في ظل النظام الأكثري. (أ. صباغ. رأي الخبراء. 2009) وتبدي جولي بالينغتون رأيًا آخرًا مثيرًا للإهتمام إذ تقترح المقارنة ما بين:

"عدد المقترعين وعدد الناخبين المسجّلين لتحليل مشاركة المرأة في الإنتخابات خلال فترة زمنية محددة. على سبيل المثال، أظهرت البيانات من العقد الماضي هوّة تفصل ما بين مشاركة المرأة ومشاركة الرجل في الإنتخابات. ويبدو أن الهوة هذه تقلّصت في الأعوام الماضية، ومن المرجح أن تتساوى نسبة مشاركة المرأة في عملية الإقتراع مع نسبة مشاركة الرجل، إن لم تتخطاها في بعض البلدان." (ج. بالينغتون. رأي الخبراء. 2009)

أوصى بعض الدراسات بتقييم مشاركة المرأة في السياسة من خلال تقييم أثر العوامل التي تحول دون دخول المرأة معترك السياسة. على سبيل المثال، نشر الإتحاد البرلماني الدولي مسحًا حول النساء والرجال في البرلمان أظهر أن المسؤوليات المنزلية، والنظرة الثقافية إلى دور المرأة، والإفتقار إلى دعم الأسرة، والإفتقار إلى الموارد المالية هي العوامل التي تحول دون مشاركة المرأة في السياسة. (ج. بالينغتون. رأي الخبراء. 2009) وقد يؤدي تحليل العوامل هذه إلى توفير المعلومات حول مشاركة المرأة الفعلية في السياسة والحواجز التي تعترضها.

الخاتمة

حققت المرأة إنجازات مهمّة في السياسة خلال السنوات الماضية، إلا أنها ما زالت لم تحظَ بالتمثيل الملائم في مناصب القرار العامة. في بعض مناطق العالم، تواجه المرأة معارضةً شرسة من المجتمع والحكومة ترفض مشاركتها في الحياة العامة. وإذا ما أرادت تخطي الحواجز هذه، عليها وعلى المنظمات النسائية أن تناصر لتنفيذ تدابير العمل الإيجابي، وتنظيم حملات نشر الوعي، وإنشاء شبكات التعاون الوثيقة مع المرشحات والقائدات، وإتاحة فرص جديدة أمام النساء في التعليم والحياة العامة.

ومن المهم اعتماد مقاربة شاملة تتخطى احتساب عدد النساء الممثلات في المؤسسات السياسية بهدف قياس مشاركة المرأة في السياسة بشكل دقيق وفهمها. وقد تشمل المقاربة هذه النظر في مستوى مشاركة النساء في العمليات السياسية، وسلوك الناخبات، واستعداد النساء لتمثيل مصالح المرأة في السياسات العامة والتشريعات، وقدرة النساء في السياسة على المشاركة في صنع القرار، والعوامل التي تحول

دون ارتقاء المرأة في السياسة. ويعتمد استخدام أي من التدابير المذكورة اعلاه أو جميعها على البيئة الثقافية والإجتماعية والسياسية في أي بلد كان.

المراجع

بينا أغاروال. *أرض تملكها المرأة: الجنسانية وحقوق تملّك الأراضي في جنوب آسيا*. 1994.

Agarwal, Bina. A field of one's own: Gender and land rights in South Asia. 1994. http://books.google.com/books?hl=en&lr=&id=Z3pdP30OnEUC&oi=fnd&pg=PR12&dq=GENDER+AND+LAND+RIGHTS+IN+SOUTH+ASIA&ots=FrNJk0Z1cA&sig=qjqj7QiBBe_F91ey7Kt9fWCKpM

مادو ميرا. *الحركات الأصولية في منطقة آسيا والهادئ: النزعات، والتأثير، والتحديات والاستراتيجيات للمدافعة عن حقوق المرأة*. منتدى آسيا والمحيط الهادئ حول النساء والقانون والتنمية (APWLD). 2008.

Mehra, Madu. Fundamentalisms in Asia Pacific: Trends, Impact, Challenges and Strategies Asserting Women's Rights. Asia Pacific Forum on Women, Law and Development (APWLD). 2008. http://www.iknowpolitics.org/en/node/8554

أمل صبّاغ. رأي الخبراء حول تخطي الحواجز في المجتمعات التقليدية لتعزيز مشاركة المرأة في السياسة. شبكة iKNOW Politics. 2009

Sabbagh, Amal. Expert Opinion on Overcoming Barriers in Traditional Societies to Promote Women in Politics. iKNOW Politics. 2009. http://www.iknowpolitics.org/en/node/9176

شارماين رودريغيز. تعليق حول تدابير العمل الإيجابي في منطقة المحيط الهادئ. 2008.

Rodrigues, Charmaine. Comment on the Affirmative Action Measure in the Pacific Region. 2008. http://www.iknowpolitics.org/en/node/5827#comment-2119

درود داليروب. رأي الخبراء حول السبل المتعددة لتعزيز مشاركة المرأة في السياسة.

Dahlerup, Drude. Expert Opinion on Several Routes to Increase Political Representation of Women. http://www.iknowpolitics.org/en/node/6501

أليساندرا بيليزيري. معارضة نظام الحصص وكيفية التغلب عليها. (تعليق من النقاش الإلكتروني حول الحصص المخصصة للمرأة كآلية لتعزيز مشاركتها في السياسة). 2008.

Pellizeri, Alessandra. Resistance to Quotas and How to Overcome It. (Comment on EDiscussion Forum on Gender Quotas as a Mechanism to Promote Women in Politics.) 2008. http://www.iknowpolitics.org/en/node/5936#comment-1867

نكويو توبو. الردّ: *ترشيح النساء في عشائر صوماليلاند*. 2008.

Toyo, Nkoyo. Response: Women Candidates In Somaliland's Clans. 2008. http://www.iknowpolitics.org/en/node/4963#comment-1644

أمينياتا كاسيه. *أي استراتيجيات؟* (تعليق من النقاش الإلكتروني حول الحصص المخصصة للمرأة كآلية لتعزيز مشاركتها في السياسة). 2008.

Kasse, Aminata. stratégies? (Comment on E-Discussion Forum on Gender Quotas as a Mechanism to Promote Women in Politics) 2008. http://iknowpolitics.org/en/node/5940#comment-1839

نظام الحصص وفق البلدان. مشروع الكوتا.

Quotas by Country. Quota Project. http://www.quotaproject.org/country.cfm

النقاش الإلكتروني حول الحصص المخصصة للمرأة كآلية لتعزيز مشاركتها في السياسة. iKNOW Politics.2008.
E-Discussion Forum on Gender Quotas as a Mechanism to Promote Women in Politics. iKNOW Politics. 2008. http://www.iknowpolitics.org/mayediscussionen

برناديت ليبريس، بيرميت ستاكيفا، د. غيتا نعيمة خان، هونغ شون هي، وصالحة حسن. *الاستراتيجيات لتعزيز مشاركة المرأة في السياسة في منطقة آسيا والهادئ*.2005. منتدى آسيا والمحيط الهادئ حول النساء والقانون والتنمية (APWLD).
Libres, Bernadette; Stakeeva, Bermet; Naeemah Khan, D. Geetha; Hee, Hong Chun; and Hassan, Saliha. Seethings and Seatings: Strategies for Women's Political Participation in Asia Pacific. 2005. Asia Pacific Forum on Women, Law and Development (APWLD).
http://www.iknowpolitics.org/en/node/8406

جولي بالينغتون. *المساواة في السياسة: مسح حول النساء والرجال في البرلمانات*. الإتحاد البرلماني الدولي. 2008.
Ballington, J. Equality in Politics: A Survey of Women and Men in Parliaments. Inter-Parliamentary Union (IPU). 2008. http://www.iknowpolitics.org/en/node/5415

آن-ماري غوتز. *ورقة الخلفية حول تقرير التعليم للجميع: تعليم المرأة ومشاركتها السياسية*. اليونسكو. 2004.
Goetz, Anne Marie. Background Paper for the Education For All Report: Women's Education and Political Participation. UNESCO. 2004.
http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001467/146770e.pdf

جولي بالينغتون. *المساواة في السياسة: مسح حول النساء والرجال في البرلمانات*. الإتحاد البرلماني الدولي. 2008.
Ballington, J. Equality in Politics: A Survey of Women and Men in Parliaments. Inter-Parliamentary Union (IPU). 2008. http://www.iknowpolitics.org/en/node/5415